٣ ـ المخالفة للحوادث:

معناها: أن الله تعالى ليس مماثلاً لشيء من الحوادث الموجودة والمعدومة مطلقاً. فهي عبارة عن:

سلب الجِرْمية، والعَرَضية، والكُلّية، والجزئيّة[١]، ولوازمها عنه تعالى.

فلازم الجِرْمية هو التحيُّز، ولازم العَرَضية هو القيام بالغير، ولازم الكلية هو الكبر، ولازم الجزئية هو الصغر[٢].

وضدها: المماثلة للحوادث.

الدليل العقلي على ذلك:

١ ـ أنه تعالى لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان مماثلاً لها، ولو كان مماثلاً للحوادث، لكان حادثاً مثلها، ولو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث، ومحدثه يحتاج إلى محدث... وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل، وكلاهما باطل، فثبتت مخالفته للحوادث.

٢ ـ كل مَن وجب له القدم، استحال عليه العدم، ولا شيء من الحوادث يستحيل عليه العدم، فلا شيء منها بقديم فثبتت المخالفة[٣].

الدليل النقلي:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ونفي المماثلة يفيد الأمور الآتية:

١ ـ أنه تعالى ليس بعرض، لما يأتي:

أ ـ لأن العَرَض يحتاج إلى جسم يقوم به، فيستحيل وجود العرض قبل الجسم، وقد ثبت أن الله موجده.

---

(١) أي ليس لله تعالى جِرماً ولا عرَضاً ولا كُلاً ولا جزءاً.

(٢) الباجوري على الجوهرة ج١ ص٥٢.

(٣) المصدر السابق.

ب ـ لأن احتياجه إلى شيء يقوم به علامة الحدوث.

٢ ـ وليس بجوهر:

أ ـ لأنه ملازم للعرض، والعرض حادث، فيلزم حدوثه.

ب ـ لأنه يوهم التركيب والتحيُّز.

٣ ـ وليس بجسم:

لأن الجسم مؤلف من جواهر وأعراض، وقد أثبتنا حدوثهما فيما تقدم. وذلك خلافاً:

للمُجَسِّمَة الذين قالوا بأنه تعالى جسم حقيقة، لكنهم اختلفوا: فقال بعضهم: هو مركب من لحم ودم، وبعضهم: أنه نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء، وبعضهم: على صورة إنسان شاب أمرد، وبعضهم: على صورة شيخ أشمط[1] الرأس واللحية... تعالى الله عما يقولون.

٤ ـ وليست له صورة أو لون أو رائحة أو عوارض النفس من لذة وألم وفرح. لأن ذلك من خواص الأجسام.

٥ ـ ولا يوصف بالصغر أو بالكبر، (والكبر يراد به الحسي أما المعنوي فيوصف به كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

٦ ـ ولا متمكناً بمكان[2]:

وما جاء بالحديث القدسي (**ما وسِعني أرضي ولا سمائي، وإنما وسِعني قلب عبدي المؤمن**) فيراد به: وسع هيبتي ورحمتي.

والحديث القدسي الآخر: (**وما يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أحبّه، فإذا أحببته كنتُ سمعَه الذي يسمع به، وبصرَهُ الذي يُبْصِر به، ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها. وإن سألني أعطيته، وإن استعاذ بي لأُعِيذَنَّه**) فيراد به: الكناية عن استيلاء محبة الله على الشخص، حتى أغنته عن شهود سواه.

---

(١) أشمط: أبيض.

(٢) انظر: صفة القيام بالنفس.

وحديث: «**وما يزال عبدي...**» إلخ. رواه البخاري في كتاب الرقاق ـ التواضع. فتح الباري ج١١ ص٣٤٠.

٧ ـ ولا مختصاً بجهة لما يأتي:

أ ـ لأن الجهات الست حادثة بإحداث الإنسان وغيره، فإن معنى الفوق: ما يحاذي رأس الإنسان، أو ظهر مَن يمشي على أربع من جهة العلو، وهي جهة السماء، ومعنى السفل: ما يحاذيه من جهة الأرض.

ثم إن الجهات اعتبارية غير حقيقية فإن النملة إذا مشت على سقف، كان الفوق بالنسبة لها جهة الأرض، لأنها تحاذي ظهرها. ولو كان كل حادث مستديراً كالكرة، لم توجد واحدة من هذه الجهات.

ب ـ إن الله تعالى موجود في الأزل، ولم يكن شيء من المخلوقات، لأن كل ما سواه حادث، كما مرّ دليله.

جـ ـ أن الاختصاص بجهة هو اختصاص بحيِّز، والحيِّز مختص بالجوهر والجسم، وقد مرّ تنزيهه عنهما.

فإن قيل: لمَ ترفع الأيدي إلى السماء؟ أجيب: بأن السماء قبلة الدعاء، كما أن الكعبة قبلة الصلاة. فهو تعالى غير مختص بجهة، خلافاً:

للكرّامية: الذين أثبتوا لله جهة الفوق، من غير استقرار على العرش.

والمشبّهة والمجَسِّمة: الذين قالوا باستقراره على العرش[1].

وهو باطل بإجماع العقلاء.

٨ ـ ولا يجري عليه زمان.

٩ ـ ولا تصح له الحركة والانتقال.

١٠ ـ ولا الاتصال في الذات: بأن يكون مركباً، تتصل أجزاؤها ببعضها. أو بالغير: فهو ليس متصلاً بالعالم، بحيث يكون حالاً، أو سارياً فيه.

١١ ـ ولا الانفصال عن العالم، لأن هذه الأمور من صفات الحوادث، والله ليس بحادث.

---

(١) يثبت كثير من الحنابلة جهة العلو لله تعالى، واستواءه على العرش، مع قولهم بنفي التجسيم. انظر أدلتهم وأقوال العلماء في ذلك في: شرح العقيدة الطحاوية ط٣ ص٢٥١ وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية للسَّفَّاريني ـ جدة سنة ١٣٨٠هـ ج١ ص١٩٠ وما بعدها.